

الشخص الذي لا يملكه شخصه بقاءه مشغولة في كل حال  
 يتكرر اعادة المعلوم بعينه بقاء الشخص او التغير بين  
 هذه مرتين المتفاوتتين من وجه فان الشخص المأخوذ من  
 وجوده المأخوذ من جهة الوقت الابد او غير المأخوذ من الابد  
 انما يثبت له في وقت العادة والفرق بين هذا الجوابين  
 وان كان في كليهما منع الاستحالة حاصل بين الشخص ونفسه لكنه  
 باعتبار من مختلفين وهو ليس وحاصل الجواب ان التغير  
 ليس بين الشخص ونفسه بين السرمانين المتعاقبين بالذات  
 وانما هذا الجواب غير مبني على عدم كون الوقت من الشخص  
 بمقتضى السابق وذلك في ذاته نعم ذلك انه جواز بالنقص لا  
 بما لا يعنى لعدم ما ذكرتم من ان اعادة المعلوم ينتظم تحلل المعلوم  
 بين الشيء ونفسه لانه موجود في ظرف غير من ان بقاء المسمى  
 متحقق وفيه كذا اي فيما ذكر من الجواب الثاني في ذلك  
 بحيث انما في الثاني فلا ان الاستدلال بين الشخص المبدأ  
 لعوده بالعود من الغير المشغول لا بد من لزوم تحلل المعلوم بين الشخص  
 ونفسه وبين ذلك الشيء ونفسه وان وقع ذلك الاستدلال  
 لزوم التحلل بين الشخص المأخوذ من تلك العوارض ونفسه  
 وهو غير لازم من التميز بالعوارض الغير المشغولة وذلك اما  
 في الثالث فلا من جهة التحلل انما يتصور بقطع الاتصال بين  
 الشخص والوجود في حالها ولا يتصور تحلل زمان البقاء بين  
 الشيء ونفسه في شخص اياه لعدم حصول قطع الاتصال بذلك  
 الزمان بين ذلك الشخص ونفسه فلا اعادة المعلوم بعينه  
 يستلزم تحلل المعلوم وقطع الاتصال بين الشيء ونفسه في حيز  
 المعلوم انما يحصل في التحلل بين طرفي الزمان وهو لا يفرق  
 بقاء ذلك الشخص في قوله اذا لا يقتل في المرد على قوله في ذلك  
 انه وقوله ثم لا يخفى كما رد على قوله وايضا نعم ذلك انه ذهب

بعضهم على عادة أه يلزم ان يقولوا بالعدل ام لا  
هو مخالف الظاهر قوله نعم ونفي في الضرر قصص من في الضرر  
ومن في الضرر من شأ الله واجبت ان العدل  
وكذا استلزم في ما هو ما خلاص الاستدلال بقوله كل من عليها  
فان لا تعد أم العدل فانما يبرهنا ذلك وكل من العدل حسب ما خلاص  
جرام نجر وجهها من صفاتها المطلوبة فيها منها وقال الدمام حجة  
الاستدلال في الدماء المحكم في حد ذاتها فكذا ناكذ وانما لا  
انه يملك ويدل ذلك انما انجل الدماء في الدماء على انما  
وقال في مشكوة النوار وفي العار فون من حقيقة الحي واللف  
ذروه الحقيقة في اذا العين البصرة انه ليس في الوجود وان كل  
شيء في ذلك وبالله بهر في تلك في وقت من الدماء في كل  
في ذلك اوله وابداه فعل العدل يحفظ له قيل على انه يجوز ان  
يكون الدر او الد ضلعية التي هي الدان في الحقيقة فيقولها ذلك  
بأذن الله عند حضور الموت فلا يتعلق به الا كل ولا يخط  
بالتعريب ولا يجعل منها انما والنبات والمحبس في قول  
فيه ان محروا حتم لم يقع عليه دليل مخالف لقوله نعم من  
في العقاب وهي رميم قل كما ان في اول مرة فانه صح  
في المسحوق الاجزاء او الرمية المعقدة بالتعريب وبولده ما قال  
المفسرون من انه نزلت في ابي خلف فاعلم ان في قوله السلام  
وانه تعظم قدره ويلي وهي فضله بيده فقال يا محمد اثر الرمي  
يجي هذا بعد ما ربح فقال نعم يفتك ويدفلك وفديق ولو  
سلم بولده الموت من الدماء ضلعية الدماء او الرمية  
التي ينكس في الملك على الحرم المقور كما در في الحديث النعيم  
والف في الوقوع في الجوار يعني الدماء في الدماء  
التي في الدماء في مقام الاستدلال في امتناع البعث في  
في الدماء في البعث في الدماء العذاب الروح المعلى

به مدته لم يتركب ففقدت في الدلالة سواء كان ذلك جمعا لظواهر  
 الحافظة على ما هو منه سبب الكثرة المتكلمين ارجو ان يجمعوا على ما هو منه  
 المحققين او غير ذلك ولو سلم ان الدلالة لا جزاء في مجموعها ان يحفظ الله  
 تلك الاجزاء الزائدة عن التعذيب حاصل الجواب ان التعذيب  
 يتعلق بالنفس بيد من آخر له يكون مخلوقا من البدن الاول  
 هو غير لازم وانما تعلقه بالبدن المولف من الاجزاء الاصلية  
 الاول بعضها مع مغايرة له في البنية والتركيب فليس متماثلا  
 الشخص يتبدل من اول عمره الى اخره هبة وتركيب الا ان متماثلا  
 وانما ثبت تغييره بان دلت عليه بوجه ان ما يدركه التعذيب من  
 اجزاء الجسد من غير متماثل لا يدرك من دليل لم يجوز ان يكون اجزاء  
 الجسد الاول فعل عنه فعل الجسد



[illegible]



من غير ان لا يتم انهم غير ان ارادوا ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا  
انما ان يكونوا في الدنيا ولا انفس كما هو كذا نقول ان تخصيص بقوله انما وجه شخص ايضا  
بقوله من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا  
وتم في ذلك ان كل شيء في العالم من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا  
وعلم بالانفس ان كل شيء في العالم من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا  
انما انهم من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا  
بعضه هذا لا ياتي في طريق الحق عليه وانما انفسه من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا  
فخصه على من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا  
ولما انهم من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا  
ولا انهم من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا  
عكس انهم من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا  
انهم من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا  
بذلك انهم من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا  
معين في ذلك من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا  
عليها انهم من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا  
من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا  
وانما انهم من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا من غير ان لا يكونوا









فصل

ت. ١٠٠٠

المؤلفون



يختص في الآيات والمعادين بالصغار والكبار والمفرونة بالنوبة فيكون  
الكل من جنس مخصوص من جنس واحد من النسل لا يخلو بالكلية ويصح في ذلك أن  
لا يفرق بين التركيب والمفرونة في ذلك أن يكونا من جنس واحد لا يخلو بالكلية  
بالنوبة فيكون المفرونة بالنوبة مع التركيب فيلزم تساوي ما في هذه المفرونة وما  
في المفرونة بالنوبة مع كل واحد من الطرفين بالثبوت فيكونا من جنس واحد فيكونا من جنس واحد  
والنوع الذي يختص بالكبار والمفرونة بالنوبة من جنس واحد على النوبة  
ومن أني بالثبوت فيكونا من جنس واحد فيكونا من جنس واحد فيكونا من جنس واحد  
الصغار فيكونا من جنس واحد فيكونا من جنس واحد فيكونا من جنس واحد فيكونا من جنس واحد  
والصحيح أن المفرونة له أي ما قلنا أن المفرونة بالآيات والمعادين فيكونا  
والصحيح أن المفرونة بالجنس فيكونا من جنس واحد فيكونا من جنس واحد فيكونا من جنس واحد  
للقضاة بالصغار والكبار والمفرونة بالنوبة مع أن المفرونة الشك في تحقيق النسب  
الصغار والكبار والمفرونة بالنوبة مع أن المفرونة الشك في تحقيق النسب  
بالنوبة مع أن المفرونة بالنوبة مع أن المفرونة الشك في تحقيق النسب  
الكبار فيكونا من جنس واحد فيكونا من جنس واحد فيكونا من جنس واحد فيكونا من جنس واحد  
فلا شك في أن المفرونة بالنوبة مع أن المفرونة الشك في تحقيق النسب  
والصغار والكبار والمفرونة بالنوبة مع أن المفرونة الشك في تحقيق النسب  
جميع الآيات والمعادين والآيات الواردة في القرآن بالحق في النسب فيكونا

بالنوبة فيكونا

بالصغار والكبار المعروفين بالمتكبرين ما ان ركبنا هذه مقفولة على النسي من ان يخصص  
 وان كان غفورا وخافا للذنب كوكوك والآيات الواردة بالمتعلقين بكونها  
 ويقولون ان يتعلق به المشتبه هو الصغار والكبار المعروفين بالمتكبرين ما ان ركبنا  
 بغير من يشاهد بغير من يشاهد اي بغير من يشاهد اصحاب الكبار الذين بالقرآن  
 ويقولون ان الصغار والكبار ان يبين ويذكر انهم يخصون المقفولة بالصغار  
 والكبار المعروفين بالمتكبرين والآيات بها ولا تعلق من هذه الاقدام  
 ولم يأت بقوله الاشارة جواب التعارض المذكور على ان يكون الصغار  
 والاعضاء من غير ان يقول ان كل ما في قوله بغير ما دون ذلك من غير ان  
 سمي من اوله الوجوه هذه الآية ولا يها ذكر من مجموع مقفولة الصغار والاعضاء  
 المقفولة بغير ان يشاهد بغير ما ان يشاهد بغير المتعلق المشتبه لكن ما ذكر  
 من ان ذلك السند الشريف يشرح الموقف مع هذه المقفولة بالصغار  
 الصغار والاعضاء المتعلقين بالاعضاء الصغار والاعضاء الصغار  
 من غير ان يبين ويذكر هذه الاعضاء المتعلقين بالاعضاء الصغار والاعضاء  
 الصغار المتعلقين بالاعضاء الصغار والاعضاء الصغار  
 فلهذا في قول المحقق قلت بغير من يشاهد في الشفاة لدفع التعارض  
 لا يستلزم والشك في الوجوب في جواب الاستدلال المقفولة على نفي وقوع مقفولة  
 اي الكبار الذين لم يبينوا ذلك المقفولة والآيات الواردة في وجوه الصغار

ووجه الثاني في العماد والاشارة على انهما لا يثبتان في نفسهما بل في وقوع  
الخصاصة ووجه الثالث في جواب الجواب بانها آية اي جواب العشرة عن كسرة الهم  
شكك الآيات في مقام نفى وقوع مغفرتهم وقد كثر التخصيص في دعاء الله تعالى  
والمغفرون كثيرة في العفو من قوله تعالى الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن سيئاتهم  
عقوبة لا يبرء من ما كسبوا وبعضهم يكثر ولا معنى للمغفرون بالنسبة الى الصغار والاعمال  
المغفونة بالتوبة لا ترك عفو الله تعالى استحقاقا فيما عديم فيكون بالنسبة الى الاعمال  
التي لم يتوبوا فيها من اولها المغفونة والوجه الرابع في ان قوله تعالى لا يغفر الله  
شيئا لبعضهم بعضا لبعضهم بعضا انما هو في حق من عصى الله تعالى من عباده  
الذين لا يؤمنون ووجه الخامس في جواب الجواب بانها آية اي جواب العشرة عن كسرة الهم  
شكك الآيات في مقام نفى وقوع مغفرتهم وقد كثر التخصيص في دعاء الله تعالى  
والمغفرون كثيرة في العفو من قوله تعالى الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن سيئاتهم  
عقوبة لا يبرء من ما كسبوا وبعضهم يكثر ولا معنى للمغفرون بالنسبة الى الصغار والاعمال  
المغفونة بالتوبة لا ترك عفو الله تعالى استحقاقا فيما عديم فيكون بالنسبة الى الاعمال  
التي لم يتوبوا فيها من اولها المغفونة والوجه الرابع في ان قوله تعالى لا يغفر الله  
شيئا لبعضهم بعضا لبعضهم بعضا انما هو في حق من عصى الله تعالى من عباده  
الذين لا يؤمنون ووجه الخامس في جواب الجواب بانها آية اي جواب العشرة عن كسرة الهم  
شكك الآيات في مقام نفى وقوع مغفرتهم وقد كثر التخصيص في دعاء الله تعالى  
والمغفرون كثيرة في العفو من قوله تعالى الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن سيئاتهم  
عقوبة لا يبرء من ما كسبوا وبعضهم يكثر ولا معنى للمغفرون بالنسبة الى الصغار والاعمال  
المغفونة بالتوبة لا ترك عفو الله تعالى استحقاقا فيما عديم فيكون بالنسبة الى الاعمال  
التي لم يتوبوا فيها من اولها المغفونة والوجه الرابع في ان قوله تعالى لا يغفر الله  
شيئا لبعضهم بعضا لبعضهم بعضا انما هو في حق من عصى الله تعالى من عباده  
الذين لا يؤمنون

على كماله من كرمه ان يثبت كنهه على الحبس بجميع العزم في قوله  
 في قوله منقطع بالثبوت وان لم يصرح به في قوله من ومنه انهم لم يثبتوا  
 في قوله على كماله من كرمه ان يثبت كنهه على الحبس لان قوله انهم لم يثبتوا  
 في قوله منقطع بالثبوت وكذا العقب على الصيغة انهم لم يثبتوا  
 هذه اشارته الى ان المراد بكونه حبان النصف هو ان يكون وقوعه في حوزة  
 وعدم وقوعه في حوزة فانه المتعارف فيه بناء على مقتضى قوله لا يجوز ان ينقطع  
 في قوله في كماله من كرمه ان يثبت كنهه على الحبس معناه ان كنهه  
 في قوله بكونه منقطع او عدمه لان المسئلة في ثبوت الفعل بالثبوت واما  
 في قوله بكونه منقطع او عدمه لان المسئلة في ثبوت الفعل بالثبوت واما  
 فاحتمل ان يعقل ما ثبتا فيحكم ما يريد ان يكون ان ياخذ في قوله ما ثبت ان خاتمه  
 واما الدليل على اختيار كاف في قوله انما انما تقتضي في قوله ما ثبت ان خاتمه  
 من انقصه الله وقوعه وما ذكره الشئ من الله انه يريد ان الله هو كماله  
 لعدم انه لا يقطع ما يقع وان في لقطع جميع الوقوع والقدرة التي اوردتها  
 انما ثبت بكونه منقطع في قوله انما انما تقتضي في قوله ما ثبت ان خاتمه  
 في قوله انما انما يقطع بوقوع العقب على ما في قوله انما انما يقتضي في قوله ما ثبت ان خاتمه  
 بمعنى القطع بعدم وقوع العقب ولكن من قوله انما انما يقتضي في قوله ما ثبت ان خاتمه  
 بالانتماء الى كنهه ان اوله الشئ ما ثبت في قوله انما انما يقتضي في قوله ما ثبت ان خاتمه





فاما كان المقصد من اجتهاد اولئك الحكماء في ايراد الكفر او اقسامها المستفزة انما  
 هو ان يبينوا من غير شك ان الذين يدعون ما هو الكفر من الصغائر والكبار متفقون  
 على انه لا يجوز ان يثبتوا الكفر من غير علم بانهم انما يسمون الكفر من الصغائر والكبار  
 بالاجماع المتفق على ان كفر ما هو الكفر من غير متفق على ما هو مقصد بالمشبهة كما هو  
 اولى السند والتواتر كما هو منسوب للفقهاء والمراد بالاجماع اجماع ائمة الدين من اهل السنة  
 والخلف والادوية من غير خلاف فيقع على ما هو الكفر ولو قيل ان الكفر من الصغائر والكبار  
 فليس اذا كان التكفير متفقا بالمشبهة فلا حاجة الى ان يثبتوا كبرية على الكفر او  
 ان يثبتوا الكبار ككفر الصغائر ان نشأ فهو كبري ووقع مقفونا قطعا وما علم  
 ان لو لم يكن الكبرية على الكفر نعم المحذور ان الصغائر فيها رتبة الكبرية بالمشبهة على  
 اعتبار رتبة كبرية الصغائر بالاجتناب عن الكبار رتبة فانه لا يكون المقصود من ايراد  
 الا حواشي الصغائر انما هو على تقدير الاجتناب عن الكبار من سبيل الكبرية لا من سبيل  
 الصغائر بل من الاجتناب ايضا لعموم قوله تعالى ويحذر ما ذكرنا ذلك من ايراد الصغائر  
 لانه في وجهه ظاهر التكليف والامتناع والافاضة في كلامهم فوجب من ذلك  
 انه ان قورطه كماله انما هو على الكبار على التكرار وهو بلا شك قورطه في المقصود  
 انما هو رتبة لا يكون مقفونا الصغائر رتبة لانه فلهذا يوجب على هذا التفسير على ان  
 يكتفى بالاحتياط العقلي على الاحتياط الى الامتثال كونهما وكرامان من الطائفتين والافاضة  
 وبعضهم من يكون محاربا في كلام الله لان معنى المشقة عند مجازها عند انما على







على قول الشافعي رحمه الله في قوله تعالى على الكافرين كان لهم النار من النار العذبة  
 الروح على الله كمنوع له داخل فيهم فخطبا لشره كان مسوقا لخلو في جنس الكافرين  
 ان يكون المراد بالروح جبريل عليه السلام ولما ذكر ان الله خلق آدم من طين فنفث فيه روحه  
 على ما قاله في تفسيره قوله تعالى ثم نفث فيه روحه والملك سجدا على ساجدة  
 ثم قاله فخلل من روحه الشيطان الذي هو من جنس بني ادم لما كان العقل المصنوع مشروطا بالبيان  
 وهو عبارة عن مجموع التصديقات العقلية ان يكون مشروطا بنسخة عن خبره الشرط ايضا  
 لا يتصور وجوده في غير الله عليه السلام فكل العقلية وحده لا تنبئ لا بصانعها ولا بغيرها  
 فكل ما في العقل من زيادة البيان على كسب كثر متعلق بآه فان المتعلقات  
 او متعلقة من حيث وجودها بالبيان بما كان الموصوف بالبيان لا يخلو اذا علم حقيقة  
 خطا تصديق بها ثم اذا علم حقيقة الصواب فكيف علمه بالبيان ايضا وكذا اعتقاداته  
 انفسه من كسب على العلم بما خسر احد التصديقات المتعلقة بتلك الاعتقادات  
 فزادها في كسبه في العقل فانه تصديق واحد فخلق له روحا وهو جبريل  
 عليه السلام واني لم ينكره ودانها لانها بعد اختتام الوحي لم يرد  
 على زيادة ولا نقصان في دوائها فخطا على وجه انما ملك الكثرة في العلم  
 اشكال في احوال الى التصديق وهو لا يفيد الزيادة وانما قصد للبرهان ان علم  
 احوالهم فخطا في ذلك لادخاله في العلم بما عليه العلم في الدلائل في انما كسب من كسبه  
 زوايا المتعلقات المتكثرة وبها كان في حوزة النبي صلى الله عليه وسلم كذا رادت

[illegible]









فما وجدنا احدنا في بيت من بيوتهم الا قد استقرت له الفضة والذهب والكنوز والاعمال  
والعقار والارباب غيرة يكون مقتدر فلو وجدنا من المؤمنين امة يخالص المسلمين  
لا يكون حليها كقولنا في انظارنا ما ينفذ على ان المسلمين من خبيث العبد هو ابيهم  
حبس المسلمين فيقولون كثرة الشبهة والكفار فعل كل كفر على الاستنساخ جعل الشبهة  
خامسا وقد مضى على قوله ان الله ابايست والجميع فليس قوله ولا نقا ذكره ولا كان  
تكرارهم فتعبدوا مشروكون كل منهما وجبا مستغلا لان في كثرة الشبهة والكفر  
على الله والارباب است اهل البيت وقد مضى على ما كان عليه من الاستنساخ  
المستثنى منه فلا يكون كل منهما وجبا مستغلا في اثبات التقدير المذكور وانما عليهم ان يكون  
كل من هذه المقدور مثله الله فيما كانا من المسلمين او زائدة كما هو منه في بعض  
فانهم يوزون بالحق في الثبات فلو كانا من المسلمين او زائدة كما هو منه في بعض  
قالوا انما فعلت كل من في الله فلهما بعض وهو منهم لانه قد استقر فيها ان لا يصح  
من وجهها على ما قبلها لانه لا يصح لطلب الكل على وجهه في كل حال في القضاة غير من  
من الله لهم لكان الامام من الدرهم درهم عشرة اكثر من عشرة في بعضه ان العزيم  
بعضها وان كان افراد منها اجزى الدرهم في شئ بعضه لطلب الكل على وجهه في كل حال في القضاة غير من  
بما ذكرنا لا يصح لطلب الكل على وجهه في كل حال في القضاة غير من  
بما ذكرنا لا يصح لطلب الكل على وجهه في كل حال في القضاة غير من  
لما تاتي بان يقال ان الطائفة من المسلمين مثله فلو وجدنا امة وحدها في كل  
الافاضة فلو وجدنا من المسلمين خيرة فلو كان المسلم اعلم واصل الامر

الحكم في خروج المؤمن على ميل عليه رخصة فخرجنا من ان خبرنا من المؤمنين  
لنفي وجوبنا بنوع من حيث لا نريد ان الحكم واحد باجماع المؤمنين على علم اوله  
المسلمين بخبرنا ان يكون متساوي في تصديق يكون الحكم بالخروج وعدمه  
ثبت واحد على جنس واحد واخرى خبرنا ان الكشتا يعني ان خبرنا ان يكون على تقدير علم  
الكشتا انهم يعلمون ان المطالاة او صحت الكشتا لا يتوقف على الكشتا ولا راز  
كشتا لا يخرج من النطق في قولنا اخرجت الخطا فلم اترك الخطا فانه يخرج من الخطا  
الخص من الخطا وقد يستدل بخبرنا ان الذي قد يستدل على انما اوها خبرنا  
عن نفي خبرنا سلام وينا نحن بقولنا في قوله ان الدين في خبرنا سلام انما  
مقبول مع انما اجماع مقفلا على ان الدين مقفلا من طائفة ويرد عليه  
نفي خبرنا سلام انما اجماع مقفلا على ان الدين مقفلا من طائفة ويرد عليه  
واحد من انما اجماع مقفلا على ان الدين مقفلا من طائفة ويرد عليه  
نفي خبرنا سلام انما اجماع مقفلا على ان الدين مقفلا من طائفة ويرد عليه  
الدين ان مقفلا مقفلا على ان الدين مقفلا من طائفة ويرد عليه  
نفي خبرنا سلام انما اجماع مقفلا على ان الدين مقفلا من طائفة ويرد عليه  
او ذلك ان من اسعى في الا تصديق عليه علم انما اجماع مقفلا على ان الدين مقفلا من طائفة ويرد عليه  
وبما لم يرد من خبرنا سلام انما اجماع مقفلا على ان الدين مقفلا من طائفة ويرد عليه  
فهم انهم ان يكون الانسان في قوله اي فيما ارسل الله وفعلا برحمة

من ان قد من الله امره و قد امر به ما كان لا يخرج من العلم ان يكون الامور والنواهي  
مؤكدا على الف و جعل العلم ان الامور باعتبار الدرس انما يخرج منها لورسل من الله  
وقد امر به بقول الله لا تخافوا ولا تحزنوا و انما جعل الامور والنواهي اعتبارا بالنسبة  
فان الامور التي تتضمن الاخبار عن وجودها فيكون الشيء بمعنى الخبر الذي يكون  
واذا استلزم التصديق انه اي التصديق بالوجود في الاستلزام التصديق  
احكاما واجلاد واما القضية فبما ان ثبت كونها احكاما فلا بد ان تتضمن الكفا  
كما هو المصدق ان ان كانت لا تصدق في سائر الاحكام هي عدم تصديق عدم  
كونها احكاما كذا عند صح قبيحا يطاعا اذا كان الاستلزام مستلزما لها  
يكون منها معانية بحسب المقوم لانه لا لازم في الاستلزام فاعلم انهم يريدون  
بحسب المقوم ان الامور هي اما بجهة التصديق الاول ان يقال ان اخذ  
انما لان الامور هي في حق الاستلزام بمعنى الامور انما هي التي هو العمل بالاستلزام  
وهو يستلزم تحقق مدونة فاعلم ان الامور هي في حق الاستلزام فاعلم انهم يريدون  
بما استلزمه قل لم توفوا امن ووجه الامور هي في حق الاستلزام فاعلم انهم يريدون  
استلزام معنى الشرع في حق الامور الى المعنى اللغوي الجاهل بلفظ الامور في الاستلزام  
في معنى الشرع هذا هو عليه تقدير اللفظ بل على المعنى من قوله انما و قد امر به  
فان كان الامور هي في حق الاستلزام لكان المناسب ان يقول انما و انما  
في حق الاستلزام لانه لا معنى لاجتماعه في حق الامور كما هو انما في حق الاستلزام

في حق الاستلزام



ان يقول في ذلك صفة التعريف ذلك سائر اقسام التعريف فان التعريف هو الذي  
 يبين حقيقة الشيء في كل وجه من الوجوه بان في قولنا هو فلان هو فلان  
 وهو ذو وجود فلا يكون حقيقيا وحده لا عن الكلام السابق من الابعاد فلا يحتاج  
 من عليه او غير ذلك والاصح عليهم الرجوع الى قولنا ذلك حال الشئ حقيقيا فليس  
 له اكثر من الصيغ التي في قولنا الله تعالى عليهم اجمعين وانما هي في قولنا الله تعالى عليهم اجمعين  
 وهو كمال في الشان في المولى من ان يسود في الله تعالى حسنا لا بد ان يحسنه لا يشاء ان  
 والى ما معنى ان المراد بغيره في الدان انما والكفر والظلم والسفاهة والعداوة  
 اي التي تتركب عليها التواب كذا في الشقاوت العبد بها منى بالحق فلا في ان  
 في غير من وسعيد والافضل في شئ وليس المراد ان ايمان كمال ليس بانما هو كمال  
 ليس كغيره انما هو كمال وكما في معتزلة اجزاء الحكماء الذين يسمونهم فقهرة في حق  
 لا في قولنا ان المراد الشئ والملك لا مطلق الايمان والكفر هو في حق  
 يعني ليس المراد بانفسه انما هي حقيقة كذا لا يمكن ان يكون المراد انما هي في حق  
 وقع المراد في خروج من حد الموات مع واز ان كذا في حق كمال بانما هو كمال  
 لم يخل في جميع وانه وليس من الوجوه انما هي في حق كمال بانما هو كمال  
 مسبقا وبحث كاستقامة احد الطرفين انما هي في حق كمال بانما هو كمال  
 سلك الطرفين المتصفين بانما هو كمال بانما هو كمال بانما هو كمال  
 بانما هو كمال بانما هو كمال بانما هو كمال بانما هو كمال بانما هو كمال

ووجهه بسبب نفي جميع الحكماء جانب النوع انما يتم اذا من في جانب كذا ارسال الحكماء  
فبغير قطع عليها وانما كانت فلا يخرج النوع على الترك وهو ان جانب الله  
في عبارة المتن مستغن عن ان ايضا بان الاشارة الى ارسال الرسل واجبة على  
وانه يفتضح كماله ان معناه للعرج ان في ارسال الرسل حكمه وحافيه <sup>لأنه</sup> لا يتصور  
هذا المقام بغير ان ارسال الرسل بحجة باختيار بان امر واحد هو والدينا حجة  
بما العقل على ما جعل عليه في المتن فكان فضل السكاك ووجه ارسال الرسل لا يرد حجة  
باختيار انهم اسودوا من خشف المسيح وهو <sup>في</sup> قبل ان يبين في فقرته ان لا يرد  
فضل آخر في تعريفه موافقا لغيره لكونه ما ناهي عن قول مخالف للذي يكون موافقا  
لنظري الخ بانه مقرر ان احد احدى احدى في القوة الى ان لا يظن هذا الجارية  
منه ككتاب لا يصدق احد مخالف للظاهر على يد على النبوة غير محتمل <sup>ان يكون</sup>  
مع انه ليس في قوة لانهم يعلم بصدق على ان دارا عتقا وكذا في الكذب نفس الخ  
يختلف اذا قال هو في الحق هذا البيت فما جبان لم يظن البيت بانه مقرر كذا في قوله  
لانهم احياءه وهو غير مقرر بل هو من الجي بدمية تكلم باختياره بل انما  
وان في الحقيقة للعدل وان القوة هو الظن مطلق الكذب وان يتحقق في حقنا  
الصادقة عن مخالفه وهو كذب فلو كان محجوزا واجبة ان ذكره التبري  
في ان ذلك القدر مقرر اننا ان ذكر التبري سئل ان كان التمسك بوطي الخ  
في شاهد واما هذا الشهادة بان ان يكون مخالف لما في التبري قد عرفنا



اشارة الى جواب آخر ذكر في مقدمه هو ان الله لا يخلق الخلق بحيث يجوز ان يتولد منه  
 حكم يثبت عليه نفس انفسه مع انه ادعى انه اي ادعى انه يعود في غير  
 مقصود بل لما حلت كانا يتبعها الى اراءه بردها الى الشيء ارجو عدم حملها  
 في حد ذاته بانسان يشاءه كما نسبته فيجوز ان يثبت عليه لا يستلزم بل ان يثبت  
 ان يثبت عليه لا يكونا متباعدان بل لا ينفك هو اذ فليس في ذلك الخلق ان يثبت  
 وتعالى ان يثبت في ذاته بل ان يثبت في ذاته ان يكون له وجوده لا معنى بالخلق  
 الا هو وان يثبت وقد يتحقق في ما ذكره من وجوه في الجوزية من اراء الكتاب المنفي عنها  
 فيكون ولد الكلف بالنسبة اليها فظاهر ان كون الامر بولد كلفه فذلك ان الله تعالى  
 الشئ على ما يدل عليه صدره وقوله اذا اجتمعا الى ما يوجب ذلك كقولهم على  
 بولد كلفه فذلك ان يثبت في ذاته بل لا ينفك ما يدل على قلبه هو قوله في ذاته اي اجتمع  
 ان لا يثبت في ذاته بل لا ينفك ما يدل على قلبه هو قوله في ذاته اي اجتمع  
 الكلام المنطوق في البقعة يستلزم الوجود المستلزم ان يثبت في ذاته على نفسه وعلى  
 وان يثبت على ما يدل عليه قوله واذا قلنا اسكن الله وقلنا هذا هو ظاهره في ذاته  
 عليه وسلم يثبت في ذاته ويحقق الله في ذاته في حقه ما يحل عليه لما في قوله  
 عليه السلام فلهذا يجوز ان يثبت في ذاته كل الايجاب والخلق في ذاته على نفسه  
 في مقعده على استماع الكلام في ذاته ان يثبت في ذاته على نفسه في مقعده  
 وهو مستلزم ان يكونا بان يثبت في ذاته لا يثبت في ذاته في ذاته على نفسه

[illegible]

بجملتهم من طائفة الجهاد ومع الكفار وحسن قول عيسى عليه السلام وكثيرا لا يحصى  
ويعتد بها بعد ذلك كبرياؤه كما ذكره الله تعالى في سورة القصص من قوله تعالى  
لما استوفوا حصة موثى من القول خرج صنف من الكفرة فأتاهم كما فرأوه قد أسروا بهم فمضوا  
فما تفرق بهم بالاعطال وإذا انشرف تفرقت حطائهم وراحاتهم يسلمون نظر البصير ابتداء  
وقيل من انشأوا في استأفوا من أن يسلموا وكان حطهم السلام عظيم من غير الحسب والاعمال  
عليه السلام كما عظم من غير الحسب من السالكين نصيب المصطفى في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عنه كذا في غير هذا الحكم لأنها هلكت وقيل نسخ ما جاء في القصة من قوله تعالى  
فخرج منها من قبله فليس له نصيب في ما تركه الله من أمواله والصلوات والسلام على من لا ينقض  
حكمه في الدنيا بعدنا من غير أن يكون له نصيب من ذلك فلهذا لم يرد عليه السلام ما قاله بعض  
والطبعة والاعمال كذا في الأصل فخرجوا من الدنيا بغير ترك في الدنيا في الملوكة كما سار بها  
المبشرات وبغير كاد وهو مقرر بالبرهان ولا يقبل غير البصير والمقصود إذا انقضت  
سماح الكلام كما هو سائرهم فمضوا ثم حفظه سيد الجهاد في القصة من قوله تعالى  
ومرأته تذكرك على رأسها الطل بنفسه المصطفى إذا به في شدة غفلة خلفه بأن كان  
مسرحا ونسبته الخطيب حفظ له مسامحة جميع الدعاء بشأن المصطفى أن واحدا  
من صفات أصل القسط بالبيان لوجوب الدعاء وأما الدعاء في المصطفى في الدنيا  
كأنه ما يكون المراد من غير من المصطفى أن لا يكسر كبره ولم يفر على غيره  
رواية أخرى من صفات أصل الدعاء على السيرة بغيرها وهو الدعاء بغيره



[illegible]



من انما يكون في قوله والنظم و... وهو صيغته في القرآن في المراتب...  
 في اني في قوله من انما صيغته في القرآن في المراتب...  
 الكلام انفسه في قوله في الكلام...  
 من قوله هو واحد...  
 التعداد والتعدد...  
 في النظم على التعداد...  
 من حيث كونها...  
 في النظم الموزون...  
 فيكون ذكر المعطوف...  
 فصول الكتب...  
 ظاهر في...  
 في بيان...  
 وقفا...  
 هو على...  
 كل...  
 لا...  
 التي...

[illegible]



[illegible]

اذا اراد ان يثبت في خبره الالف او كفيها واصفها في الخبر  
 لا يكون الا بالزمان وان كان عند اخبرته انما هو في الخبر  
 في الزمان والمكان كما ذكرنا لانه لا ينفك من ظرف  
 المكان اما الجمله الاخرى وانما كونها لزمه الاخرى لما اقبل  
 الاسميه مما وقع في الباب لكن في حال الشئ الرطب قد خلا  
 الاخرى والمستقبل ايضا وقال ابن مالك بل زمان الاخرى  
 انما هو في الخبر وانما يثبت بالاسميه وفيها معنى الحى راء انما في خبرها  
 معنى اشترط كما في اذا او قد تعلقت اثرها في زمان تجرد عن  
 كلتيه المفاجات اه ان تجرد حياه عن كلتيه المفاجات  
 وهما اذا واد كما في قول الاصمعي فتأخر رقيه انما في الخبر  
 في زمان وفيها ادلال على منع من العمل في نفس قول من  
 قبه اه انما يثبت اوقات نحن نرقبه وان لم يكن في خبرها  
 كلتيه المفاجات فالعامل في زمان وفيها معنى المفاجات كما في  
 في تلك الكلتين ان كلتيه المفاجات ونسب العامل هو الوقت  
 لانه مجرد ورياضة اذا لم يمت وما في صفة المفاجات انه لا يتقدم  
 على المفاجات لانه لم يمت بكتلة واحدة بعض زمان (وإنما يتقدم)  
 من وجه موخر من وجه آخر كذلك ما هو بمنزلة في المعنى في  
 قوله ينج رجل يوق بقره اذا انقفت البقرة فاجالقات  
 البقرة بان اوقات رجل يوق هكذا حقيقة في مشق الباب  
 ونعل هذا بمنى على خبره اذا من معنى الطرف والى فلا يكون  
 ناظر الى مكان كما ذهب اليه فيكون العامل فيها هو الوقت  
 كما انه عامل في اذا لان الاداء في غير مفاجات اليه في يتبع قوله  
 ظرف المكان لا ينفك اما الجمله الاخرى او ظرف زمان  
 كما هو في باب الزجاء وهو فاسد لانه لا يكون لفعل واحد  
 الزمان وذلك من ما قال الشئ الرطب في ان هو اياها في خبر  
 دخول اذا واد في جوابها ان اذا واد المكان ظرف مكان في خبر

معنى من قال على هو الجواب لعدم الخلق كان اذا واد  
 بمعنى من قال على انها هي فان كانا له وجهان في الدنيا على انه طرف  
 زمان له فقد يرشيد في يد قاييم اذا اراد ان يبين اوقات  
 قاييم زيد في ذلك المكان ان كان قاييمه وان كانا طرفا  
 زمان لهما مضافان فخر جاعل معنى انظر فبسته من ان خبر ما بينا  
 وبينها فان فقدت الوقت زو يد هذا الكائن بين اوقات فبسته  
 وهو مستحيل منه لانه مستحيل ان يفتي لو ادعى الرب تعالى  
 لا يظهر على يد الخارق عادة وقد سبق في صدر الكتاب  
 ان اشارة الى دفع ما يقال كيف يكون الكرامة مع نسبة الى  
 العزة ما خودة في مفهومها ان يكون مفرونا بالدور في مفهومها  
 يكون مفرونا بالدور ان يكون في الكرامة وحاصل الدفع ان  
 قد يامن قبيل الاستعانة بالنسبة على الحقيقة على الاشكال  
 ومثل هذا السوق اه فخر ادفع ما يقال ان منطوق الحديث في  
 احد على ان يكون رغبة العلم منه لان في المسألة قد ثبتت افضلية  
 حاصل الدفع ان مثل هذا الكلام انما يقال في العرف لا ثابت  
 الا فبسته وان كان المنطوق لا يدفع بذلك فالكلام اذا قلنا لا حصل  
 افضل من زيد يفهم منه افضلية زيد فقط يريد عليه انه ان  
 يريد بعد له يعني اذا اراد البعد الزمانية فان اراد بالزمان  
 فان موت آتية عليه السلام لم بعد التفصيل صرح على ما من كان  
 قبيل موت النبي وان بعثته النبي بعد منطوقه تفصيل على النبي انما  
 فلا بد من تفصيل آتية عليه السلام في هذا التقدير من سواء اراد بعد موت  
 آتية عليه السلام او بعد بعثته النبي بعد التفصيل على ما ساء الدائم فانه التقدير بعد موت  
 لا حجة في الدنيا ولا في الآخرة وانما الكفر في الآخرة على ما ساء الدائم من جهة  
 الله لا في الدنيا ولا في الآخرة على ما ساء الدائم من جهة الله لا في الدنيا ولا في الآخرة  
 ان آتية النبي في الدنيا والآخرة وانما الكفر في الآخرة على ما ساء الدائم من جهة  
 الله لا في الدنيا ولا في الآخرة على ما ساء الدائم من جهة الله لا في الدنيا ولا في الآخرة  
 ان آتية النبي في الدنيا والآخرة وانما الكفر في الآخرة على ما ساء الدائم من جهة

[illegible]

والحق في قوله فاذا ذكره الفاعل قلت من ان هذا الخلق من غير ان يذكر واسمهم وجموعهم  
على قولك ان لا تترك على وجهه فقلت وعلى معنى اسقاط اسمها فانه خائف من ان  
يخفى اسمها ان هذا الخلق لا يكون ما في غير الخلق سنة وانهم من صفات الكائنات على  
لا يخفى ان كون هذا ملكا وانما في خلقه بكونه خائف من الخلق فليس في الخلق  
ظاهره بل على وجهه بل الخوف ان وجدا وانما على وجهه وهو الخوف  
انما في الخوف على اسم من مات لم يعرف وفور ان لا يخفى من قوله وفور  
من الواجب فليست من خلق الخوف على الخوف وفور  
التي هي الصلوات على الخوف على الخوف وفور  
في الحديث انما على وجهه وسلم كان في حاكم الناس على الخوف  
على خوفه وانه من جهة حاله في الخوف على الخوف  
ما لا لا تترك في الخوف على الخوف على الخوف  
وحيث انما في الخوف على الخوف على الخوف  
بوجهه في الخوف على الخوف على الخوف  
في الخوف على الخوف على الخوف  
من الخوف على الخوف على الخوف

کتابخانه

كون الظلم اخص من المصيبة بما روي ان اشهر من ان الظلم وضع الشيء في غير محله فثبت  
 فيه حقيقة العصمة انه في حق من لا يملكه الله سبحانه وتعالى بالاعتناء له فهو من حق  
 الله تعالى في سائر الاحكام فلو انما كان اختيار الله تعالى مع المولى فيها وليس يلزم ان يكون  
 تحت الحكم ان يكون جانيا بالاعتناء لان ان لا يكون حكمه لا يختص به مع عدم عدمه  
 واما فخر المصمم فلا يلزم ان يكون ظالما ولا يختص به كذا في حق من لا يملكه الله تعالى  
 تحت الشكوك على ان يكون غاية العصمة ما اذا كان جانيا في الاعتناء به وهو ان العصمة  
 كما هي اتم على المالك الذي هو عليه والارواح على نفس الاثما والاعتناء به في سائر  
 المصالح الاول في هذه الشرح المصنف في قوله ما مع من كذا في غير الظلم ان  
 بان لا يختص به على تقدير ان كون حقيقة العصمة عدم خلق الله تعالى ان يكون  
 ظالما لان عدم العصمة انما يستلزم المصيبة والظلم اخص من المصيبة فلو ان العصمة  
 ظلم من مصيبة على من لا يملكه الله تعالى وانما قيد الظلم بالطلاق لان الظلم المصنف  
 كون من لا يملكه الله تعالى في حق المولى بالظلم على نفسه وقد يجازى وقد يجازى  
 استباح الحق في حق من لا يملكه الله تعالى ان لا يملكه الله تعالى ان لا يملكه الله تعالى  
 بغير العصمة بغيره في حق من لا يملكه الله تعالى ان لا يملكه الله تعالى ان لا يملكه الله تعالى  
 فمن قال ان لا يملكه الله تعالى في حق من لا يملكه الله تعالى ان لا يملكه الله تعالى  
 ان لا يملكه الله تعالى في حق من لا يملكه الله تعالى ان لا يملكه الله تعالى  
 ان لا يملكه الله تعالى في حق من لا يملكه الله تعالى ان لا يملكه الله تعالى

[illegible]









فبني على انك الدليل على الوجوب عليهم تسديم خبره خطأ عن غيرهم اعرف من هذا ان  
يعني ان الدعاء بان الثابت بالنقض واحد انما هو ثبوت بمركا وهو في خبره جدي  
والجواب في الوجوب انما يشترط حكم بالنقض معنى خطه تسديم الدليل المطلوب كذا  
او غير الدليل كذا انما يشترط بالنقض ثبوت بالنقض بمركا وهو واحد على انما  
انما تسليم ان انقضاض على خبره كانه منضم اقبال بان كل مجتهد مصيب ثبوت بالنقض  
اعرف من هذا انما يشترط معنى ان التمسك ان لا يعرف في الغرض الوارد ان  
بين الدخا من ثبوت الغرض بمركا وهو الحكم الغير الاجتهاد في تسليم كذا ثبوت الحكم  
المعنى انما في الاجتهاد بان واحد هو انما ثبوت الغرض من كذا في هذا  
انما يعرف في الغرض بالنسبة الى الحكم انما يشترط بطلان اجتهاد بان خبره  
منع من هذا ولا تسديم على انما يشترط في الشق النسخ والاصح بان يقال انما  
يلزم جميع من الشق ثبوت بالنسبة الى شخص واحد في ان اذا سعى في علمه  
مجتهد من مجتهد من شخص واحد فاما ما يجوز ما بانما السد الآخر  
خرج اصحابه ولم يشترط على ثبوتها وانما اذا غير اجتهاد والمجتهدين  
العدل خلفا ولم يجز انما ثبوت بالنسبة اليه انما يشترط بالاجتهاد وكذا  
انما يجتهدا الوجهان الاولان بعيدان انما يعني ان الوجوه الاولان  
يعني من هذا انما تفصيل آدم عليه السلام على العدل كذا لا سائر الرسل عليهم السلام  
لكنما انما تفصيل على انما تفصيل آدم عليه السلام على العدل كذا لا سائر الرسل عليهم السلام

تفضل عامة الملائكة فاما ان يخص آية يعني ان تخصص تفضل  
 عامة البشر على رسل الملائكة فيكون رتبة الآيات برهان  
 يخص من ال ابراهيم وال عمران وغير الانبياء ويكون المراد من كل  
 من اولادهم فيفيد تفضل رسل البشر على الملائكة فقط  
 عامة البشر على عامة الملائكة واما ان يخص من العالمين رسل  
 الملائكة ويكون المراد ما سوتر رسل الملائكة فيفيد تفضل الرسل  
 والعام من البشر على عامة الملائكة فقط ولا يفيد تفضل رسل  
 البشر على رسل الملائكة فقد ثبت المذهب ويكفي ان يقال ان  
 معظم الشايع في ان الآيات على عمومها باق ولا يخص كل ابراهيم  
 وال عمران ولا العالمين فيفيد جميع الرسل على جميع العالمين وانما  
 يخص من هذا الحكم عامة البشر على رسل الملائكة فلا يرد الاخر من  
 الذي اراده المحقق مع كذا في ان في اولى بعض تفضيل العالمين  
 اولى من تفضيل ال ابراهيم وال عمران لان الاحتياج الى التفضل  
 اعم حصل بسبب وقد قال عليه السلام افضل الناس ال ابراهيم  
 اي منتهى واقربها كذا في الصحيح ووجه يظهر ان هذا الوجه  
 انما يفيد انه لا يخصص عليك ان الله الذي ذكره سمع في عامة الملوك  
 بالنسبة الى عامة البشر اي العباد المؤمنين بمنزلة الرسل على  
 عمومهم هذا نهاية ما اوردت ابراهيم في هذا الكتاب في بيان ملك  
 الوجه وعليه التكاليف في كل باب الحمد لله على انما هو  
 بصوابه مستحسن خيرا لانام وعلى الله واصحابه الكرام  
 قد تمتمت الحاشية السبع بزيادة الله تعالى على حاشية  
 العلامة المولى الحياضي مضافات افضل القراء والمحقق العلماء  
 مولانا عيسى الحكيم الكوفي  
 ختم المديح بغير وسائر

تمت

